

Distr.
GENERAL

E/1994/69
17 June 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٤
نيويورك، ٢٧ حزيران/يونيه-٢٩ تموز/
يوليه ١٩٩٤
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل الاقتصادية والبيئية: تقارير الهيئات الفرعية والمؤتمرات والمسائل ذات الصلة

التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	٤- ١	أولا - مقدمة
		ثانيا - التقدم المحرز على النحو الذي أبلغت به اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية (TCDC/8/2)، والأنشطة التي اضطلع بها بعد ذلك
٢	٣٨- ٥	ألف - المعالم البارزة في التقرير (١٩٩٢/١٩٩١)
٣	١٢-٥٨	باء - الأنشطة المضطلع بها منذ اتخاذ قرار المجلس ٤١/١٩٩٢
٤	١٥-٢٥	١- البلدان النامية
		٢- منظمات ووكالات منظومة الأمم المتحدة (غير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)
٦	٢٦-٥٢	٣- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
١٣	٥٣-٥٨	ثالثا - الاستنتاجات والتوصيات
١٤	٥٩-٦٠	

أولا - مقدمة

١ - أعد هذا التقرير تلبية لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤١/١٩٩٢ بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية (TCDC).

٢ - وقد لاحظ المجلس، لدى اتخاذ ذلك القرار في تموز/يوليه ١٩٩٢ والاعتراف بالتقدم المحرز في ذلك المجال، أن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ما برح رغم ذلك يطبق في تنفيذ البرامج والمشاريع هامشيا فقط، ودعا جميع الأطراف الى دعم وسيلة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ومنح استخدامها الاعتبار الأول. كما دعا جميع البلدان وجهاز الأمم المتحدة الانمائي الى استعراض سياساتها واجراءاتها القائمة بقصد تحسين البيئة من أجل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتسهيل استخدامه على نطاق واسع.

٣ - وفي حين أن فترة إبلاغ أطول من فترة السنة والنصف التي انقضت منذ اتخاذ قرار المجلس ٤١/١٩٩٢ من شأنها أن تتيح تقييما أفضل للمبادرات التي اضطلعت بها الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة لتنفيذ مجموعة واسعة من الأنشطة المقررة، فقد استمرت اتجاهات مشجعة عديدة في تنفيذ أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وازدادت تسارعا، ولا سيما منذ عام ١٩٩١. وقد أبلغت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في دورتها الثامنة، ٢٨-٢٥ أيار/مايو ١٩٩٣ بهذه الاتجاهات.

٤ - وبعض المعلومات المقدمة الى اللجنة الرفيعة المستوى في التقرير المعنون، "استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس أيرس وقرارات اللجنة الرفيعة المستوى" (TCDC/8/2)، تشمل أيضا الفترة قيد الاستعراض وتتعلق باستعراض تنفيذ قرار المجلس ٤١/١٩٩٢. ولذلك، فقد أدرجت في التقرير الحالي المعالم البارزة في ذلك التقرير (والتقرير الكامل متوفر تحت الطلب).

ثانيا - التقدم المحرز على النحو الذي أبلغت به اللجنة الرفيعة المستوى
المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية
(TCDC/8/2)، والأنشطة التي اضطلع بها بعد ذلك

ألف - المعالم البارزة في التقرير (١٩٩٢/١٩٩١)

٥ - في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، أرسلت الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية استبيانا محسنا بقصد الحصول على معلومات بشأن أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي اضطلعت بها الحكومات والمنظمات والوكالات في منظومة الأمم المتحدة خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٢. وقد وردت أجوبة من ٤٢ بلدا ناميا، و ٨ بلدان متقدمة، و ١٤ منظمة ووكالة في منظومة الأمم المتحدة. ويقدم التقرير المذكور أعلاه (TCDC/8/2) تحليلا لتلك المعلومات.

٦ - ويدل التقرير، استنادا الى المعلومات الواردة من البلدان النامية بشأن الأنشطة التي تستخدم وسيلة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، على أن أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية قد ازدادت بشكل ملموس، كما يتجلى ذلك في عدد الخبراء والمتدربين المتبادلين، والدراسات المشتركة وحلقات العمل التقنية أو العلمية المضطلع بها، والترتيبات الموضوعية لإقامة الشبكات، والاتفاقات الثنائية المبرمة.

٧ - وقد أبلغ عن أنشطة مكثفة خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٢، حيث تم تبادل أكثر من ٣٠٠ ٥ متدرب فيما بين البلدان النامية. كما تبودل أكثر من ٧٥٠ ٢ خبيراً، بالمقارنة مع حوالي ٧٠٠ خبير خلال فترة الإبلاغ السابقة. وبالإضافة الى هذا، اشترك ١٥ بلداً في ٢٢٨ حلقة عمل تقنية وعلمية. كما اضطلعت ثمانية بلدان، بالاشتراك مع بلدان نامية أخرى، بـ ٩٥ دراسة وبحث مشترك بشأن مسائل التنمية ذات الاهتمام المشترك.

٨ - وأبلغت وكالات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي أرسلت ردوداً بأنها ما برحت تولي باطراد أهمية عليا للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. كما تزايدت الأنشطة الترويجية والتنفيذية التي تدعمها المنظومة أو التي تم الاضطلاع بها عن طريقها.

٩ - وردت ثمانية بلدان متقدمة على الاستبيان، فأعربت عن إدراكها لأهمية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجال التعاون الدولي، وأفاد بعضها بأنها قد بدأت فعلاً بإدماجه في سياستها الانمائية.

١٠ - كما لاحظ التقرير بعض القيود المفروضة على استخدام وسيلة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بما في ذلك الضخامة المحدودة لمراكز التنسيق الوطنية، وعدم توفر الموارد المالية، والحاجة الى التزام أقوى باستخدام/تطبيق هذه الوسيلة، وزيادة الجهود في هذا السبيل.

١١ - وخلص التقرير الى أن: (أ) تعزيز مراكز التنسيق وآلية التنسيق الوطنية قد برز كإحدى التوصيات الرئيسية للبلدان النامية؛ (ب) وأن الحاجة تدعو الى بذل قدر أكبر من الجهود والاستعداد لتقديم المدخلات الرئيسية اللازمة عن طريق جملة أمور، منها زيادة استخدام أرقام التخطيط الإرشادية، وزيادة المخصصات من الخزينة الوطنية، وضمان قدر أكبر من المرونة من جانب المانحين في استخدام المساعدة الثنائية للاضطلاع بالأنشطة التي تنفذ عن طريق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

باء - الأنشطة المضطلع بها منذ اتخاذ قرار

المجلس ٤١/١٩٩٢

١٢ - لإعداد التقرير الحالي، طلبت اللجنة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية من الحكومات ومنظمات الأمم المتحدة ووكالاتها معلومات عما يلي: (أ) البرامج والمشاريع التي شرع فيها منذ تموز/يوليه ١٩٩٢ والتي استخدمت التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ (ب) والتعديلات أو التحسينات الطارئة على السياسات الوطنية فيما يتصل بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ (ج) واستخدام المؤهلات والمرافق

من البلدان النامية؛ (د) وتعزيز مراكز التنسيق الوطنية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. فوصلت ردود من ٧٢ حكومة عن طريق المكاتب الميدانية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، ومن ١٨ منظمة ووكالة في منظومة الأمم المتحدة. وثمة تسعة بلدان ووكالتان لم تبلغ عن أية أنشطة ذات شأن.

١٣ - وهناك بعض المبادرات الهامة التي اضطلعت بها الحكومات وكذلك المنظمات والوكالات في منظومة الأمم المتحدة. وفي حين أن المعلومات المقدمة الى الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية لم تكن بالشمول المأمول فيه، فقد لوحظ بعض الاتجاهات العامة ويرد أدناه تلخيص لها.

١٤ - فمن الواضح أن القرار قد نشر على نطاق واسع وأن آثاره قد حظيت بتقدير أفضل، سواء لدى البلدان النامية أم لدى منظمات ووكالات منظومة الأمم المتحدة. وما من شك في أن أعمال الترويج الواسعة التي اضطلع بها للتعريف بالقرار قد أسهمت في التوصل الى هذه النتيجة.

١ - البلدان النامية

الأنشطة الترويجية

١٥ - أعربت مجددا بلدان كثيرة عن التزامها بزيادة استخدام وسيلة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية للاضطلاع بالأنشطة الانمائية، وتحمسها لذلك. وأبلغت عن تنظيمها برامج توعية اقليمية وندوات فكرية دولية وحلقات عمل وطنية بشأن مفهوم وتطبيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، و/أو اشتراكها فيها. كما شرع بعضها في إعداد ملخصات عن قدراتها وحاجاتها في مختلف القطاعات، أو أنها أنجزتها، في حين اشترك بعضها الآخر في عمليات لمطابقة القدرات.

١٦ - كما أبلغ عدد من البلدان عن المشاركة في مختلف اجتماعات مراكز التنسيق الاقليمية خلال الفترة المستعرضة، في اثيوبيا وتركيا وسري لانكا وفنزويلا. وكان في اجتماعات مراكز التنسيق للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية مساعدة كبيرة لتحديد وتحسين دور مراكز التنسيق الوطنية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ومهامها. كما أنشئت في بلدان عديدة في عام ١٩٩٣ مراكز تنسيق وطنية وحلقات عمل للتوعية بشأن وسيلة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، منها ليبيا، (شباط/فبراير)، ونيجيريا (أيلول/سبتمبر)، وزامبيا (تشرين الأول/أكتوبر). وتخطط كل من مالي والسنغال وسيراليون لعقد حلقات عمل مشابهة. كما استضاف المغرب اجتماعا لفريق الخبراء بقصد استعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في شباط/فبراير ١٩٩٣.

١٧ - وأنجزت بوليفيا ملخصات عن القدرات والحاجات، كما أن ليسوتو وليبيا هي بصدد إعداد ملخص، في حين تقوم مصر باستكمال نسخة أعدت في وقت سابق. كما يقوم المغرب بالاستعداد لاستضافة عملية لمطابقة القدرات والحاجات في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

الأنشطة التنفيذية

١٨ - استنادا الى المعلومات الواردة من البلدان النامية، يتضح أن كثيرا منها قد اضطلع بأنشطة تنفيذية تتعلق بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية خلال الفترة المستعرضة. فقد تبادلت خدمات الخبراء، وقدمت و/أو تلقت التدريب، واشتركت في حلقات عمل تقنية عديدة وحلقات دراسية لنقل المهارات، ووقعت اتفاقات تعاونية.

١٩ - وقد أقر ما لا يقل عن ١١ مشروعا جامعا لتمويل أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية أو شرع فيها خلال فترة الإبلاغ من جانب البلدان النامية، ومنها الأرجنتين والرأس الأخضر وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والمغرب وجمهورية مولدوفا وباكستان والفلبين ورواندا وتونس وسري لانكا وأوكرانيا. وتشمل تلك المشاريع مجالات مثل توفير المياه والمرافق الصحية، والتعليم الأساسي، والإصلاحات الإدارية، والنقل الجوي المدني، والاتصالات السلكية واللاسلكية، ومكافحة التصحر، ومراقبة المخدرات.

٢٠ - وفيما يتعلق بالتدريب، قدمت ماليزيا، مثلا، ٢٢ دورة تدريبية متخصصة قصيرة الأجل خلال عام ١٩٩٣، اشترك فيها ١٠ مؤسسات تدريبية و ١٩٤ متدربا من ٥٢ بلدا. كما نظمت ٢٥ رحلة دراسية خلال الفترة ذاتها. وقدمت سنغافورة ١٤ دورة تدريبية، في حين أبلغت تايلند عن استضافتها للتدريب/التوجيه من أجل ٣٠٠٠ متدرب من البلدان النامية على أساس سنوي. كما اشتركت ميانمار في ١٧ دورة تدريبية، قدمتها بشكل رئيسي الصين واندونيسيا. ومن تموز/يوليه ١٩٩٢ حتى شباط/فبراير ١٩٩٤، قدمت اندونيسيا ٥٠ برنامجا تدريبيا/رحلة دراسية اشترك فيها ما مجموعه ٥٤٤ متدربا من ٦١ بلدا ناميا. وقد روج خمسة برامج تدريبية خطة جديدة بعنوان، "خطة النمو المندفع ذاتيا"، نظمت اندونيسيا من أجلها اجتماعين دوليين لفريق الخبراء في نيسان/أبريل وأيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وقدمت الصين ١٩ دورة تدريبية في عام ١٩٩٣ وهي الآن بصدد تنفيذ ١٢ دورة اضافية في عام ١٩٩٤. وتشمل هذه الدورات مجموعة واسعة من المجالات، منها الرعاية الصحية للمرأة والطفل، والعلاج بوخز الابر، والآلات الزراعية، وزراعة الأرز، وتكنولوجيا الغازات الحيوية، والطاقة المائية الصغيرة، وتحضير اللحوم.

٢١ - كما نظم أو قرر عدد من البلدان منها كوبا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وتركيا وجمهورية مولدوفا، حلقات عمل بدعم من الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، تشمل مجالات مثل إعادة تكييف قطع التبديل، والتصوير الفوتوغرافي الصغير النطاق في تخطيط المدن، ومنشآت الأدوية، والتجارة.

٢٢ - وقد أشارت بلدان كثيرة الى وجود اتفاقات تعاونية ثنائية ومتعددة الأطراف بينها وبين البلدان النامية الأخرى، تتضمن التدريب، والتعاون، وتبادل الخبرات التقنية والثقافية والاقتصادية والعلمية في مختلف القطاعات. فقد أشارت تركيا، مثلا، الى أنها قد وقعت ٢٤٤ اتفاقا تعاونيا ثنائيا منذ عام ١٩٨٢، وأنها نفذت ١٢٩ منها. وأبلغت باكستان أنها قد وقعت ٢٢٥ اتفاقا، نتيجة لعملية مطابقة القدرات والحاجات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجال النقل الجوي المدني، التي نظمت في

كراتشي في عام ١٩٩٣ واشترك فيها ٢٨ بلدا ناميا. كما وقعت كولومبيا حوالي ٣٦ اتفاقا ثنائيا ومتعدد الأطراف مع عدد من البلدان، منها فنزويلا والبرازيل وشيلي والمكسيك والأرجنتين. وهي بصدد تنفيذ عدد من الأنشطة في مختلف القطاعات، مثل الطاقة والسياحة والتنمية الصناعية والصحة. كما تقوم بالتفاوض مع بلدان المغرب العربي في شمال افريقيا وحكومة نيجيريا بشأن اتفاقات مماثلة.

السياسات الوطنية والإطار المؤسسي والدعم بالنسبة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية

٢٣ - أعربت الأكثرية الساحقة من البلدان النامية عن تأييدها لزيادة استخدام وسيلة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. بيد أنه لم يثبت بعد من المعلومات الواردة عدد البلدان التي اعتمدت سياسات وطنية واضحة تنص على ضمان زيادة استخدام وسيلة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٢٤ - وفي جميع البلدان التي أرسلت ردودا تقريبا مراكز تنسيق وطنية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وقد قامت مؤخرا قيرغيزستان والسودان والسنغال وتوغو بتعيين مراكز تنسيق وطنية جديدة. كما أنشأت القلبين مجلس تعاون تقني لتسهيل تنسيق السياسات. بيد أنه أشير الى أن فعالية مراكز التنسيق الوطنية ما برحت محدودة بسبب عدد من العوامل، منها عدم وجود سياسة وطنية واضحة بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وعدم توفر السلطة والتمويل. وقد أكدت من جديد الحاجة الى تعزيز مراكز التنسيق وآلية التنسيق الوطنية.

٢٥ - وعلى الرغم من أن بلدانا عديدة قد أشارت الى زيادتها المخصصات من أجل أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، فكثيرا ما استشهد بعدم كفاية التمويل لأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية كأحد العوائق الرئيسية لزيادة استخدام هذه الوسيلة.

٢ - منظمات ووكالات منظومة الأمم المتحدة (غير برنامج الأمم المتحدة الانمائي)

٢٦ - أفادت معظم المنظمات والوكالات التي أرسلت ردودا بأنها قد زادت من جهودها في سبيل ترويج وسيلة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية واستخدامها في تنفيذ أنشطة التعاون التقني عن طريق إدخال تغييرات على السياسات وتعبئة الموارد من أجل الأنشطة الترويجية والأنشطة التنفيذية، على حد سواء.

السياسات والتدابير المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية

٢٧ - قامت منظمات ووكالات عديدة بتقييم واسع لسياساتها وأنشطتها كما اتخذت تدابير محددة لتعزيز سياساتها من أجل تطبيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ وأصدر بعضها تعميمات وكتيبات ومبادئ توجيهية بشأن تطبيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، منها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) في عام ١٩٩٢، وصندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ١٩٩٣، ومنظمة الصحة العالمية في عام ١٩٩٤.

٢٨ - وقامت إدارة الدعم الإنمائي والخدمات الإدارية في الأمانة العامة للأمم المتحدة برعاية الاجتماع الثالث عشر الذي يعقد كل سنتين لدوائر التوظيف الوطنية، الذي عقد في القاهرة في آذار/مارس ١٩٩٣ وركز على أنشطة بناء القدرات وعلى دور تلك الإدارة في هذا الشأن. واعتمد الاجتماع خطة عمل القاهرة، التي أقرها كذلك مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حزيران/يونيه ١٩٩٣ في مقره ٣٠/٩٣. وأوصت تلك الخطة بشدة بأن تتضمن أنشطة بناء القدرات بعثات تحضيرية لتقييم الاحتياجات، وحلقات دراسية تدريبية وحلقات عمل، وبعثات استشارية يقوم بها اختصاصيون في نظم شؤون الموظفين في المشاريع أو جوانب أخرى في إدارة التنظيم والزمالات. وكعملية متابعة، عقدت حلقة عمل أقاليمية لبناء القدرات في بكين في أيار/مايو ١٩٩٣، اشتركت فيها بلدان نامية من منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وركز فيها على إدارة البرامج وتنمية الموارد البشرية، مع التشديد على ترويج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٢٩ - وأبلغت "الفاو" بأنه قد بحثت التدابير اللازمة لترويج استخدام التعاون التقني فيما بين البلدان النامية خلال الحلقات الدراسية التوجيهية التي امتدت أسبوعين والمتعلقة ببرامجها وإجراءاتها والتي تعقد مرتين في السنة من أجل مدراء المشاريع الوطنية. وكان بين المشتركين في السنتين الماضيتين ١١٠ من مدراء المشاريع الوطنية، و ١١ مسؤولاً حكومياً، و ٣٦ موظفاً على مستوى البرامج القطرية التابعون للفاو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما أدخلت وسيلة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في حلقات دراسية تتعلق بوضع المشاريع وتنفيذها وتقييمها ورصدها في المكاتب الميدانية. وحضر ثمانون مشتركاً عروضاً تتعلق بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في حلقات دراسية إقليمية عقدت في كوالا لامبور في عام ١٩٩٢ وفي القاهرة في عام ١٩٩٣.

٣٠ - وبعد إجراء منظمة العمل الدولية (إيلو) استعراضاً شاملاً، تقوم الآن بتعزيز هيكلها الميداني بفرقة استشارية تقنية متعددة الاختصاصات يتوقع أن تزيد من تفاعلها مع المؤسسات المحلية وأن تزيد من استخدامها للخبرات والمؤهلات المحلية.

٣١ - وأنشأت منظمة الصحة العالمية و/أو عززت مراكز تنسيق من أجل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مختلف المناطق وفي المقر. كما جرى استعراض لنهج وضع لدمج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بشكل أوفى في الأنشطة التي تضطلع بها البلدان النامية من أجل توفير الصحة للجميع، وتدعمها منظمة الصحة العالمية، وذلك في مشاورات أقاليمية مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية في شباط/فبراير ١٩٩٣.

٣٢ - وأبلغ الاتحاد البريدي العالمي (أوبو) أن مستشاريه الإقليميين يقومون بترويج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وأن مجلسه التنفيذي قد أقر مشروع قرار بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

في شباط/فبراير ١٩٩٤. وسيقدم ذاك القرار الى المؤتمر الحادي والعشرين للاتحاد المذكور من أجل الموافقة عليه في آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

٣٣ - وأبلغت المنظمة العالمية للملكية الفكرية (ويبو) أنها ما برحت تدعم أهداف القرار ٤١/١٩٩٢ عن طريق برامجها الدائمة للتعاون الإنمائي من أجل الملكية الصناعية وحقوق التأليف. ويقوم برنامج الأغذية العالمي (WFP) حالياً باستعراض سياساته وأهدافه واستراتيجياته، وهو بصدد عرض ورقة سياسات على مجلس إدارته، وهي لجنة سياسات وبرامج المعونة الغذائية، في دورتها لأيار/مايو ١٩٩٤. وتقترح تلك الورقة أن يسعى برنامج الأغذية العالمي الى زيادة الفوائد الى الحد الأقصى بالنسبة للبلدان النامية في جميع أعمالها وأن يحدد آليات معينة من أجل القيام بذلك. وبالإضافة الى هذا، زاد برنامج الأغذية العالمي السلطة الممنوحة لمدراءه القطريين، مما سيجتنب فرصاً أفضل بالنسبة لتوظيف الخبراء المحليين، والقيام بالمشتريات المحلية، وزيادة التعاون مع المنظمات المحلية غير الحكومية.

٣٤ - ومراكز التنسيق للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية قائمة بالفعل في معظم الوكالات وتجري المشاورات وتنسق الجهود عن طريق اجتماعات المراكز التنسيقية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي، مثل الاجتماعات المعقودة برعاية الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في نيويورك وجنيف في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣.

الأنشطة الترويجية/التنفيذية

٣٥ - أبلغت المنظمات والوكالات التي أرسلت ردوداً عن دعمها عدد من الأنشطة منذ اتخاذ قرار المجلس ٤١/١٩٩٢.

٣٦ - وبالنسبة للفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ حتى كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، أبلغت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ عن تنفيذ أكثر من ٨٠ نشاطاً ترويجياً و٣٣ نشاطاً تنفيذياً تم تمويلها من موارد خارجة عن الميزانية. وكان من شأن الأنشطة الترويجية دعم مشاركة البلدان النامية في المنطقة في حلقات دراسية وزيارات دراسية وحلقات عمل تدريبية وتبادل في الخبرات على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف. وكان هدف الأنشطة التنفيذية تعزيز الموارد البشرية للبلدان المشاركة في نطاق واسع من المجالات، بما فيها الزراعة والبيئة والمستوطنات البشرية والموارد الطبيعية والسكان والتنمية الريزية والتنمية الاجتماعية والاحصاءات والاتصالات السلكية واللاسلكية وترويج التجارة ودور المرأة في التنمية. وقد أبلغت البلدان ذاتها بالفعل عن بعض هذه الأنشطة.

٣٧ - وأفادت منظمة الصحة العالمية بأنها تعزز بشكل فعال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في القطاع الصحي. ومن الأمثلة على الأنشطة التي تضطلع بها تقديم الزمالات للمتدربين/المدرسين الأفارقة، وإنجاز تقييم مشترك بين الأقطار لبرنامج التحصين الموسع وصحة الأم والطفل، وتنظيم مؤتمر دولي بشأن صحة المجتمعات المحلية في افريقيا في مدينة برازافيل في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢. وبالإضافة الى هذا،

خُصص حوالي ٢,٧ مليون دولار (أو ١,٧ في المائة من الميزانية العادية للفترة ١٩٩٢-١٩٩٣) لدعم عدد من أنشطة التعاون التقني في القارتين الأمريكيتين. وبالإضافة الى هذا أيضا، ما برحت حكومات بليز وغواتيمالا والمكسيك تشترك عبر السنين في أنشطة التحصين ومراقبة الأوبئة والإجراءات المضادة للملاريا ومكافحة الكوليرا. وقد أقر صندوق الأمم المتحدة للسكان مؤخرا مشروعا لدعم مشاطرة الخبرات في مجال تنظيم الأسرة بين اندونيسيا والبلدان الأخرى في آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وقد ذكر المعهد الدولي للتدريب والبحث من أجل النهوض بالمرأة (INSTRAW) أن أنشطته تشدد على التدريب بشكل رئيسي في البلدان النامية وأنه قد تم خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ تدريب حوالي ٦٠٠ مشترك من جميع أرجاء العالم في مجالات تحسين الاحصاءات والبيانات المتعلقة بالمرأة.

٣٨ - كما أقرت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO)، بموجب برنامجها التعاوني الطوعي، مبلغ ٧٠ ٠٠٠ دولار لعام ١٩٩٣ من أجل إيفاد بعثات خبراء من البلدان النامية، وأكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ دولار من أجل المعدات والخدمات الواردة منها.

٣٩ - وأبلغت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيبدو) أنها ما برحت تعبئ الموارد لزيادة الدعم المقدم لأنشطة التعاون الاقتصادي والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، ولا سيما من خلال صندوق التنمية الصناعية (IDF) وغيره من الموارد الخارجة عن الميزانية. كما أفادت بزيادة استخدامها البرنامج العادي للتعاون التقني، بما في ذلك عنصر التعاون التقني في عقد التنمية الصناعية الثاني في افريقيا من أجل أنشطة التعاون الاقتصادي والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وفي عام ١٩٩٣، تمكنت من الحصول على الموافقة بالنسبة لمشروعين هامين بتمويل من مانحين متعددين من أجل صناعة الجلود والأحذية في افريقيا ومعالجة نفايات الدباغة في ثمانية بلدان في جنوب شرق آسيا. كما نفذت يونيدو حوالي ٣٠ نشاطا ترويجيا، مثلا، بين الهند وبلدان افريقيا الشرقية في الصناعة القائمة على الزراعة والصناعة الصغيرة النطاق، وبين الصين وفيت نام في صناعة أدوات الآلات. وأسفرت حلقة عمل عقدت في الصين، بشأن مواد البرمجة للاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجياها، عن توقيع ٤٠ اتفاق عمل تنطوي على مشاريع مشتركة وخدمات خبراء ونقل التكنولوجيا وتوريد المعدات والتدريب. كما تم عقد ٣٠ اتفاق تعاون في اجتماع عقد في غواتيمالا بشأن التحضير الصناعي للنباتات الطبية.

٤٠ - وأبلغ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) بأنه يعبئ الموارد من البلدان النامية من أجل استخدامها في بلدان نامية أخرى، مثل الصندوق الاستئماني G-24 من أجل الدراسات المتعلقة بالمسائل النقدية والمالية. وبالإضافة الى هذا، دعم الأونكتاد تنظيم مائدة مستديرة بشأن الاستثمار في أوزبكستان في آذار/مارس ١٩٩٤، نجم عنها قيام شركتين عبر وطنيتين آسيويتين من باكستان والهند بدراسات جدوى، كما التزمت حكومتا هذين البلدين بإقامة تعاون تقني وإنشاء برامج تدريبية مع أوزبكستان.

٤١ - وأبلغت إدارة الدعم الإنمائي والخدمات الإدارية في الأمانة العامة للأمم المتحدة عن دعمها أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بموجب تمويل البرامج العادية في الأمم المتحدة، وفي الدرجة الأولى

من خلال حلقات عمل وحلقات دراسية وبرامج تدريبية. وعلى سبيل المثال، تضمنت الأنشطة المضطلع بها في عام ١٩٩٣ حلقات عمل وتدريب في المجالات التالية: التعدين والبيئة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (زامبيا، أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر)؛ وإدارة البيئة في التعدين في بلدان الاتحاد الانمائي للجنوب الافريقي، بالتعاون مع المانيا (ناميبيا، أيلول/سبتمبر)؛ ومبادئ توجيهية من أجل تطوير التعدين الصغير النطاق والمتوسط النطاق (زمبابوي، شباط/فبراير)؛ وتطبيقات الكمبيوتر على تقدير وإدارة المياه الجوفية (تايلند، كانون الثاني/يناير). بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ وتعزيز وزارات الخارجية التي تمر بفترة انتقالية ومشاورات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية (مالطة، حزيران/يونيه). بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي؛ وأثر الاستثمارات العامة على الاقتصاد الكلي في وادي نهر السنغال (مالي، تشرين الثاني/نوفمبر)، وسياسات النفقات العامة (هندوراس، كانون الأول/ديسمبر)؛ وإصلاح سياسات الاقتصاد الجزئي خلال الفترة الانتقالية (منغوليا، أيلول/سبتمبر)، الذي اشترك في رعايته الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وكذلك بالتعاون مع الوحدة الخاصة الآنف الذكر، أصدرت إدارة الدعم الانمائي والخدمات الإدارية في الأمانة العامة في عام ١٩٩٣، "مبادئ توجيهية للتخطيط في البلدان النامية الجزرية من أجل التنمية المستدامة"، وذلك بالاستناد الى حلقات عمل مشتركة نظمت في عام ١٩٩٢ بشأن الموضوع ذاته. وثمة نشاط تعاوني مماثل في تقييم قدرات وحاجات وزارات الخارجية التي تمر بفترة انتقالية في بلدان كمنولث الدول المستقلة، ودول البلطيق، ودول البلقان، وهو تقييم كان بمثابة الأساس لحلقة عمل عام ١٩٩٣ المعنية بتعزيز وزارات الخارجية التي تمر بفترة انتقالية ومشاورات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي عقدت في مالطة. وكان هناك تعاون وتكامل وثيقان مطردان في الجهود والموارد بين الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وإدارة الدعم الانمائي والخدمات الإدارية في الأمانة العامة. وبالإضافة الى هذا، اشتركت الإدارة الآنف الذكر في مختلف الاجتماعات الاقليمية لمراكز التنسيق الوطنية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. كما أبلغت الإدارة الآنف الذكر أن وسيلة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ما برحت تستخدم لتنفيذ عدد من المشاريع الوطنية والاقليمية التي تقوم بتنفيذها.

٤٢ - وذكرت المنظمة العالمية للملكية الفكرية (ويبو) دعمها التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من خلال اجتماعاتها الاقليمية ودون الاقليمية، التي غالبا ما أدت الى عقد اتفاقات تعاونية، مثل توحيد الاجراءات الإدارية، وإنشاء قواعد بيانات يمكن الحصول عليها بصورة مشتركة، وعمليات برمجة مشتركة فيما بين البلدان النامية.

٤٣ - وأبلغ برنامج الأغذية العالمي بأنه ما برح يتعاون مع المنظمات المحلية غير الحكومية في تحديد المشاريع واستهداف المستفيدين منها وتنفيذها. فخلال عام ١٩٩٣، عمل مع حوالي ٣٠٠ منظمة غير حكومية في مشاريع للطوارئ ومشاريع للتنمية على حد سواء. وبموجب برنامجيه التدريبي، اشترك في عام ١٩٩٣ حوالي ٦٠٠٠ موظف من الموظفين النظراء في برامج مثل تحديد المشاريع وتخطيطها، وإدارة الأغذية، وإجراءات الطوارئ وإدارتها، وإدارة المشاريع، والتنظيم المالي والمكتبي. وفيما يتعلق بالمشتريات، أفاد برنامج الأغذية العالمي بأن ٦١ في المائة من الأغذية التي اشتراها في عام ١٩٩٣

(بقيمة بلغ مجموعها ٢٦٢ مليون دولار) أتت من البلدان النامية وأنه أنفق ١٣٦ مليون دولار على البنود والخدمات غير الغذائية في تلك البلدان.

٤٤ - وكان نقل بعض مبادرات البحث والتدريب، التي هي حالياً من مسؤولية المراكز الدولية، إلى البرامج الوطنية أحد النهج المبتكرة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي اعتمدها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) بقصد تعزيز قدرات النظم الوطنية للأبحاث الزراعية. ويعزز الصندوق المذكور على وجه التحديد مبادرة تعاونية من خلال المركز الدولي لتطوير الذرة الصفراء والقمح (المنحة رقم ٧٠١) بما ينطوي عليه ذلك من إدخال اللامركزية على بعض مسؤوليات البحث والتدريب في المركز المذكور، التي تؤول إلى المعهد الوطني للتكنولوجيا الزراعية في الأرجنتين. ويبدل حالياً جهد مماثل بموجب مشروع IFAD/TAG 267-IRRI، (المعهد الدولي لأبحاث الأرز) يشترك فيه المجلس الهندي للأبحاث الزراعية في أبحاث نظم زراعة الأرز. ويخطط الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) لزيادة الدعم المقدم لهذه المبادرات، بتوسيع المفهوم حتى يشمل نظم وطنية قوية أخرى للأبحاث الزراعية في البرازيل من أجل الذرة الصفراء، وفي مصر من أجل الأبحاث شبه الكيماوية المتعلقة بمكافحة جراد الصحراء؛ وفي اندونيسيا وماليزيا من أجل الأبحاث المتعلقة بالخيزران والراتان، وأبحاث زرع الأنسجة، الخ.

٤٥ - وما برح مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) يستخدم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من خلال أنشطته الإقليمية ودون الإقليمية والأقليمية. والمثال البارز على ذلك هو برنامج لإدارة الحضرية الذي أنشأ برنامجاً منسقاً لبناء القدرات وتبادل المهارات بين الشبكات والمجتمعات والمؤسسات الإقليمية. ويقوم البرنامج على هيكل لا مركزي، له مكاتب في كويتو، منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وفي أكرا (أفريقيا)، وفي القاهرة (الدول العربية)، وفي كوالالمبور (منطقة آسيا والمحيط الهادئ)، أصبحت جاهزة للعمل تماماً في عام ١٩٩٣. وبالإضافة إلى هذا، أقام "الموئل" علاقات طويلة الأجل للموظفين الوطنيين بين بلدان البحر الكاريبي كما دعم رحلات دراسية بين البلدان النامية.

٤٦ - وأبلغ الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية (إيتو) أنه ما برح يعزز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية مع زيادة التأكيد على تطبيقاته في المشاريع والأنشطة المتصلة بالمشاريع. وعلى وجه التحديد، نفذ في عام ١٩٩٣ حوالي ٢٥ نشاطاً، منها برنامج تدريبي للتكنولوجيا الرقمية بين بوركينافاسو والسنغال؛ وتحسين نظم إصدار فواتير التليفون بالكمبيوتر بين ماليزيا والباكستان؛ وحلقة عمل لتخطيط اليد العاملة (MANPLAN) في السلفادور وبوليفيا.

استخدام المؤهلات الوطنية/الخبراء الاستشاريين الوطنيين

٤٧ - أبلغت وكالات كثيرة عن ازدياد استخدام قدرات البلدان النامية وخبرائها الاستشاريين.

٤٨ - فقد ذكرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أنه من أصل مجموع الخدمات الاستشارية لعام ١٩٩٣، البالغ ٤٢٥، كان هناك ٢٢٦ خبيراً استشارياً و ٤١ مقاولاً من البلدان النامية، وهذا

يمثل ٦٢ في المائة من المجموع المذكور. كما استُخدمت مؤسسات عديدة من البلدان النامية، منها الصين والهند واندونيسيا وماليزيا وباكستان والفلبين وجمهورية كوريا وسنغافورة وتايلند ومصر وسري لانكا، من أجل توفير التدريب لبلدان نامية أخرى مشتركة في إطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٤٩ - وذكرت اليونيدو أنه قد وظف أكثر من ٥٠٠ خبير من مصر وهنغاريا والهند وبولندا ورومانيا والجمهورية العربية السورية لتقديم الخدمات التقنية لمصر وليبيا ونيجيريا في مجالات الأسمت والمواد الكيميائية البترولية. وأفاد البنك الدولي أن الخدمات الاستشارية من البلدان النامية غير البلدان المقترضة قد بلغت ٦٦ مليون دولار و ٨١ مليون دولار للعامين الماليين ١٩٩١-١٩٩٢، بالترتيب. وإذا ما تضمن ذلك الخدمات الاستشارية من البلدان المقترضة، فإن الرقمين يرتفعان إلى ٢٦٨ مليون دولار و ٢٩٣ مليون دولار بالترتيب. كما أنشأ صندوق الأمم المتحدة للسكان قاعدة بيانات للقائمة الأساسية للخبراء الاستشاريين الوطنيين.

٥٠ - وأبلغ مركز الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) أنه يوظف عددا كبيرا من الخبراء/الخبراء الاستشاريين من البلدان النامية وأنه يستخدم أيضا خدمات مؤسسات البلدان النامية، في مجالات مثل الكتابة والبرمجة والتدريب والتزويد بمواد البرمجة للأونكتاد في بلدان نامية أخرى. وأفاد برنامج الأغذية العالمي بأن استخدامه المؤهلات المحلية من أجل تحديد المشاريع أو تقييمها أو استعراضها تقنيا هو في ازدياد. ففي عام ١٩٩٣، بلغت النسبة المئوية للأشخاص الموظفين من البلدان النامية ٢٥ وفي عام ١٩٩٤ ارتفع الرقم حتى الآن إلى ٤٠ في المائة. وعلاوة على ذلك، يوظف البرنامج عددا أكبر من الخبراء محليا أو من البلدان المجاورة، بما في ذلك التعاقد من الباطن مع الجامعات والمؤسسات المحلية. وأبلغت المنظمة العالمية للملكية الفكرية أنه استُخدم خلال عامي ١٩٩٢-١٩٩٣، ١٦٥ وطنيا من ٣٣ بلدا ناميا، بما فيهم ٢٨ من أربع منظمات إقليمية، استخدموا كخبراء من أجل البعثات الموفدة إلى بلدان نامية أخرى أو كمتحدثين في اجتماعات المنظمة العالمية للملكية الفكرية وحلقاتها الدراسية.

٥١ - وأنشأ مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، كجزء من برنامجه العادي وأنشطته التنفيذية، وسيلة لتبادل الخبرات أفقيا فيما بين موظفي المشاريع بوجه عام والخبراء الوطنيين بوجه خاص. فمثلا، أدت المساعدة المقدمة إلى نيكاراغوا من خبير وطني من بوليفيا بشأن إقامة نظام للمسح الحضري في عام ١٩٩٣ إلى تقديم تمويل رئيسي من حكومة السويد، وذلك على سبيل المشاطرة في تكاليف أرقام التخطيط الارشادية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي.

٥٢ - وفيما يتعلق بالتدريب، تقوم إدارة الدعم الإنمائي والخدمات الإدارية في الأمانة العامة للأمم المتحدة بوضع ما يزيد عن ٥٠ في المائة من زمالاتها في مؤسسات البلدان النامية، وذلك على نسق ما فعله سابقوها في السنوات السابقة.

٣ - برنامج الأمم المتحدة الانمائي

٥٣ - ما برحت الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية تشجع بقوة تعزيز وتطبيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في تنفيذ أنشطة التعاون التقني. ونظرا للأعمال الترويجية الكبيرة التي تقوم بها الوحدة الخاصة المذكورة، بالتعاون مع المكاتب الإقليمية، أصبح هناك وعي واسع النطاق لقرار المجلس ٤١/١٩٩٢، وكذلك تقدير لما يترتب عليه من آثار.

٥٤ - وفي أعقاب اتخاذ المجلس القرار ٤١/١٩٩٢، أُحيل النص إلى جميع البلدان النامية وإلى المنظمات والوكالات في منظومة الأمم المتحدة، مشفوعا برسالة من مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي تحدد آثار القرار وتحث على تنفيذه.

٥٥ - وقام مدير البرنامج بمتابعة التوزيع الأولي لنص القرار عن طريق إعداد كتيب خاص بعنوان "المقررات الرئيسية بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في عامي ١٩٩٢-١٩٩٣"، ونشره في جميع البلدان النامية وجهاز الأمم المتحدة الانمائي، شدد فيه على الحاجة إلى تنسيق الجهود لتنفيذ القرار.

٥٦ - وقد شملت الأعمال الترويجية التي قامت بها الوحدة الخاصة خلال العامين الماضيين مجموعة واسعة متباينة، ضمت نشر المعلومات، وتزايد مطرد في حجم التدريب والتوعية بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، والاستمرار في إصدار مجلة "تعاون الجنوب". وبالإضافة إلى هذا، اضطلع بإعادة تشكيل كامل للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية - نظام الإحالة إلى المعلومات، بما في ذلك استكمال البيانات المتعلقة بأكثر من ٥٠ في المائة من ٤٠٠ مؤسسة مسجلة في نظام الإحالة إلى المعلومات، واستحداث وإصدار نسخ جديدة أسهل استعمالا من مواد البرمجة لنظام الإحالة إلى المعلومات، المناسبة للتوزيع الواسع النطاق في جميع أرجاء البلدان النامية وجهاز الأمم المتحدة الانمائي.

٥٧ - واستمرت الحملة الترويجية بتنظيم سلسلة من الاجتماعات الإقليمية والوطنية من أجل مراكز التنسيق الوطنية. فعقدت الاجتماعات الإقليمية للدول العربية في سوريا (آب/أغسطس ١٩٩٢)، ولافريقيا في اثيوبيا (شباط/فبراير ١٩٩٣)، ولأوروبا الشرقية وبلدان كمنولث الدول المستقلة في تركيا (تموز/يوليه ١٩٩٣) ولمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في سري لانكا (نيسان/أبريل ١٩٩٤). وترمي هذه الاجتماعات إلى: (أ) الجمع بين مراكز التنسيق لتبادل الخبرات بشأن ترويج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على المستوى الوطني، (ب) وتعزيز مهامها؛ (ج) وتزويدها بالمعلومات بشأن التطورات، ولا سيما بشأن قرار المجلس ٤١/١٩٩٢ واستراتيجية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لعقد التسعينات.

٥٨ - وخلال فترة التقرير، أُنجز عدد من حلقات العمل وأنشطة مطابقة القدرات والحاجات في مجالات مثل، النباتات الطبية وبرنامج "SPARK" للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الصين، والاصلاح الزراعي، والبيئة، والتخفيف من الفقر، وتعبئة الموارد من خلال تنسيق الاعانات والادارة. وبدعم من الوحدة الخاصة الآنفة

الذكر، أنجزت ثلاثة بلدان - وهي أوغندا وباكستان ونيجيريا - عمليات مطابقة القدرات والحاجات في القطاعات الهامة المتعلقة بالطيران المدني؛ والخدمات الصناعية ومؤسسات القطاع الخاص؛ والزراعة والعلوم والتكنولوجيا.

ثالثا - الاستنتاجات والتوصيات

٥٩ - المعلومات الواردة في هذا التقرير هي تقييم مؤقت للأعمال التي اضطلعت بها الحكومات والمنظمات والوكالات في جهاز الأمم المتحدة الانمائي خلال فترة السنة والنصف الماضية. وسيقدم تقرير شامل يرفع إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٦ تحليلا أكثر تفصيلا للإجراءات التي اتخذتها جميع الأطراف، وذلك بمناسبة مرور أربع سنوات على اتخاذ قرار المجلس ٤١/١٩٩٢.

٦٠ - وثمة توصية برزت ثانية من التقييم الحالي وهي الحاجة إلى اعتماد سياسات وطنية واضحة بشأن التطبيق الواسع النطاق للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وأهمية تعزيز مراكز التنسيق للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وقد تجد البلدان النامية أنه من المفيد ضمان نص سياساتها الوطنية بوضوح على إيلاء الاعتبار الأول لاستخدام وسيلة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في تنفيذ برامجها ومشاريعها؛ كما أنها قد تجد من المفيد أيضا ضمان تعزيز مراكز التنسيق الوطنية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابعة لها.

— — — — —